الأمم المتحدة

A/63/179

الجمعية العامة

Distr.: General
28 July 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٥١ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

أحدث التطورات المتعلقة بالعملية الاستعراضية لتمويل التنمية وتنفيذ توافق آراء مونتيرى

تقرير الأمين العام**

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٢، يعرض هذا التقرير أحدث التطورات المتعلقة بالعملية الاستعراضية لتمويل التنمية وتنفيذ توافق آراء مونتيري.

ويوجز هذا التقرير التطورات الجديدة الرئيسية من أجل التنمية تحت كل من عناوين الفصول المواضيعية الستة لوثيقة توافق آراء مونتيري وهي: تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية؛ تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة؛ التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية؛ زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية؛ الديون الخارجية؛ معالجة المشاكل المنظومية: تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية.

* A/63/150.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من المؤسسات المشتركة في عملية تمويل التنمية. ومع ذلك، فالمسؤولية عن محتوياته تقع بشكل حصري على كاهل الأمانة العامة للأمم المتحدة.

270808 270808 08-44109 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٣
ثانيا – تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية	٣-١١	٣
ثالثا – تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وغير ذلك من التدفقات الخاصة	١٢-٢٢	٦
رابعا – التجارة الدولية بوصفها محرك للتنمية	٢٣-٣٣	١٠
خامسا – زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية	٣٤-٤٦	١٣
سادسا – الدين الخارجي	٤٧-٥٦	١٨
سابعا – معالجة المشاكل المنظومية: تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية	٥٧-٦٥	٢١
ثامنا – المثابرة على العمل	٦٦-٧٢	٢٤

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير في وقت يتدهور فيه أداء الاقتصاد العالمي. فالنمو يتباطأ؛ والمتاعب وأوجه عدم التيقن في الأسواق المالية تتواصل؛ وارتفاع أسعار الطاقة والأغذية يهدد بزيادة معدلات التضخم. وتلزم سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي لاحتواء الضغوط التضخمية، فضلا عن توفير الدعم الموجه بشكل دقيق إلى الأسر المعيشية الفقيرة الأكثر تضررا بارتفاع أسعار الأغذية والوقود، واستخدام السياسة الحالية المعاكسة للدورة بشكل مناسب.

٢ – وفي ضوء هذه الخلفية، فإن الإبقاء على الجهد الإنمائي، والمحافظة على المكاسب في خفض الفقر التي تحققت في السنوات الأخيرة، وإيجاد سبل جديدة لتوليد الموارد الخارجية والمحلية الضرورية لزيادة تمويل التنمية، تشكل حاليا تحديات كبيرة للمجتمع الدولي.

ثانيا – تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٣ – تبرز الأزمات الدولية الجارية المتعلقة بالأغذية والوقود والشؤون المالية استمرار التحديات التي يجب أن يواجهها المجتمع الدولي في الإبقاء على مستويات ملائمة من الاستثمار الإنتاجي في سبيل السعي المشترك لتحقيق النمو، وتخفيض الفقر، والتنمية المستدامة. وقد أبرزت الأحداث المالية التي وقعت مؤخرا أيضا الدور الهام للإدارة الاقتصادية السليمة، بما في ذلك تطبيق سياسات محلية فعالة معاكسة للدورة، في تعبئة المدخرات والاستثمارات. ويشكل ذلك عنصرا أساسيا من توافق آراء مونتيري. فعلى سبيل المثال، ما فتئ صندوق النقد الدولي يقوم، على سبيل التصدي للأزمة المالية، بالدعوة إلى زيادة حيز السياسات الملائمة في مجال الاقتصاد الكلي، ولا سيما السياسة المالية.

٤ – وثمة دلالات متزايدة على أن السنوات المقبلة ستكون مرتبطة بزيادة أسعار الفائدة العالمية وانخفاض السيولة الدولية بالمقارنة بالفترة التي انقضت منذ عام ٢٠٠٢ والتي تميزت بقوة الطلب على صادرات البلدان النامية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتوفر الائتمانات. ومن المؤكد أن تختلف استجابات السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي في الفترة الوشيكة في ما بين البلدان، أي أنها ستختلف فيما بين البلدان التي كونت احتياطيات كبيرة، وتلك التي تزايدت ديونها من خلال مبالغ العجز الراهنة الكبيرة، وتلك التي استفادت استفادة عظيمة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والبلدان التي لم تشارك في النمو الذي حدث مؤخرا. وفي اجتماعات الربيع لمؤسسات بريتون وودز، المعقود في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في واشنطن العاصمة، اعتبرت زيادة حيز السياسات المحلية، بما في ذلك حيز السياسات

الضريبية بشكل يتمشى مع الاستدامة المالية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، والحصول على التعاون الدولي لتنفيذ ذلك، عاملا حاسم الأهمية في ضمان أن تستطيع البلدان الاستجابة بشكل مناسب. وفي الاجتماع نفسه، أُكد أن جميع البلدان تواجه التحديات المتمثلة في ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية والبطء المطرد للاقتصاد العالمي، في الأجل القصير.

٥ - وقد أكد كثير من المتحدثين خلال الدورة الاستعراضية لعام ٢٠٠٨ بشأن الفصل الأول من توافق آراء مونتيري ''تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية''، التي عُقدت في ١٤ شباط/فبراير في نيويورك، أهمية الشفافية والحوكمة السليمة كعناصر رئيسية في الجهد الإنمائي. وقد استنتجت هذه المناقشات دروسا من الجهود السابقة الرامية إلى تحسين الحوكمة التي بينت أن هذه السياسات ينبغي أن تربط باستراتيجية إنمائية وطنية، تتضمن نهجا معمما لاستنساخ النماذج والمعايير الأخرى. وينبغي تعزيز التركيز، وعلى وجه الخصوص في معالجة الفساد وتحسين آليات اقتسام المخاطرة بين القطاعين العام والخاص، كما سيتعين أن يكون انعكاسا للظروف الخاصة بكل بلد.

٦ - وتُبرِز الخسائر المالية المحتملة من الاضطراب المالي الدولي الجاري، والتي تُقدر بحوالي تريليون واحد من الدولارات، أهمية الحوكمة السليمة والشفافية في الأسواق المالية. في الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقود في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، لاحظت المناقشات فقدان الثقة في الأسواق المالية بعد الانخفاض الحاد في الأسعار في سوق المساكن الناتج من نقص الشفافية السوقية؛ والثغرات في الإطار الاحتراسي؛ وعدم ملائمة إدارة المخاطر وقياس المخاطر في المؤسسات المالية الرئيسية؛ والشواغل بشأن ما يسمى بالأسواق غير المنظمة ودور وكالات الائتمان (A/63/80-E/2008/67، الفقرة ٣٩).

٧ - وقد حدث اهتمام متجدد بمعالجة الأثر السلبي لتدفقات رأس المال غير المشروع في تعبئة الموارد المحلية. وفي مناسبة خاصة استضافتها حكومة النرويج في مقر الأمم المتحدة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ذُكر أن ثلثي التحويلات الدولية غير المشروعة على الأقل، وفقا للتقديرات، تجري بدافع التهرب من الضرائب وأن الثلث الباقي الدافع له هو محاولات إخفاء حصيلة أنشطة غير مشروعة، من قبيل العائدات الآتية من تجارة المخدرات أو تمويل الإرهاب. وفي اجتماع الفريق التقني لمبادرة مناهضة الجوع والفقر الذي عُقد في مدريد في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، أبرزت أهمية إبرام اتفاق لاعتبار التهرب من الضرائب كأحد ممارسات الفساد فيما بين البلدان الموقّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد. وقد حدد

فريق عامل برئاسة النرويج بشأن الأثر المترتب في التنمية على تدفقات رأس المال غير المشروع، الحاجة إلى توسيع نطاق التعاون في مجال التهرب من الضرائب بالطريقة نفسها التي ائتلف بها المجتمع الدولي بشأن الجهود المناهضة لغير ذلك من الأنشطة الإجرامية.

٨ - ولدى مناقشة أهمية تعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، أشار البعض إلى أعمال لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنيين بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وإلى اقتراح برفع مستواها إلى هيئة حكومية دولية تماما.

٩ - وفي الأمد الطويل، فإن تحقيق زيادة مستمرة في قدرة القطاع العام على توليد الإيرادات، وفي تنويع قاعدة الضرائب تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لتعبئة الموارد من أجل التنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقد ذُكر أنه ثمة مجال في معظم البلدان النامية لزيادة الإيرادات الآتية من الضرائب من خلال زيادة فعالية جمع الضرائب، وتحديث التشريعات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية. وفي اجتماع كان موضوعه ''دور الإيرادات في السعي إلى تحقيق تنمية شاملة: ماذا يصلح وماذا يصلح بشكل أفضل؟ التبادل فيما بين بلدان الجنوب للممارسات الضريبية الناجحة'' عقد في يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ في جامعة نيويورك وحضره كبار المسؤولين من عدة بلدان نامية، أُكدت ضرورة تعزيز المساءلة المفهومة للحكومات الوطنية والمحلية بربط جمع الضرائب بإيصال الخدمات.

١٠ - وقد أبرزت أهمية زيادة التمويل الشامل لضمان مشاركة الفقراء في تعبئة الموارد المحلية وانتفاعهم بها وذلك خلال الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي عقد في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في نيويورك. وقد أبرز اتفاق أكرا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثانية عشرة أهمية الجهود الرامية إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال استعمال مجموعة أدوات منظمة العمل الدولية لتعميم توفير العمالة والعمل الكريم.

١١ - وما زال الاهتمام يوجه إلى استمرار أوجه التفاوت بين الجنسين في أسواق العمل، وأسواق الائتمان وتوزيع الأصول. وقد دعت لجنة وضع المرأة في دورتها الثانية والخمسين المعقودة في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ في نيويورك، إلى زيادة تعزيز توافق آراء مونتيري فيما يتعلق بمسائل المساواة بين الجنسين، ومراعاة مزيد من التخصيص في الاضطلاع بالتمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وثمة رأي شائع على نطاق واسع مؤداه أن هناك حاجة إلى تحسين فهم دور المرأة في التنمية، والانتقال إلى ما وراء

دورها كموفرة للرعاية وعاملة. وينبغي أن تكون السياسات في مجال الاقتصاد الكلي أكثر تماسكا مع غيرها من السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين؛ فعلى سبيل المثال ينبغي أن تتجاوز السياسات العامة الميزنة الجنسانية وتأخذ في الاعتبار المسائل الضريبية، والدورات التجارية، والعمالة و ''أعمال الرعاية الاقتصادية'' غير مدفوعة الأجر.

ثالثا – تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وغير ذلك من التدفقات الخاصة

١٢ – طوال السنوات الخمس الأخيرة، زادت تدفقات الاستثمارات الخاصة زيادة كبيرة بدافع من النمو الاقتصادي القوي والتحسن في أساسيات الاقتصاد الكلي، فضلا عن التحسينات في مناخ الاستثمارات في كثير من البلدان النامية. وخلال الدورة الاستعراضية بشأن الفصل الثاني من توافق آراء مونتيري ''تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة'' المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ذكر أنه بالرغم من الاتجاه الصاعد منذ عام ١٩٧٠، اتسمت تدفقات الأموال الخاصة إلى البلدان النامية بدورات من الانتعاش والانكماش، مع حدوث نوبات الانكماش عقب سنوات النمو في ١٩٨٤، ١٩٩٧، ٢٠٠٢. وتظهر بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى الداخل ما زالت هي أكبر عنصر منفرد من تدفقات الموارد الخاصة إلى البلدان النامية، وقد بلغت نحو ٥٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. ويشمل جزء كبير من هذه التدفقات حاليا الاستثمارات المتبادلة فيما بين بلدان الجنوب من بين البلدان النامية. ولا يبدو أن الزيادة الكبيرة في التدفقات الصافية من الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عام ٢٠٠٧، قد تأثرت بشكل ظاهر بالأزمة المالية وأزمة الائتمانات الجارية حتى الآن. ومع ذلك فيمكن لاستمرار ضعف الأسواق المالية العالمية أن يكون له أثر سلبي في تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

١٣ – وقد نتجت الزيادة في تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية في عام ٢٠٠٧ أيضا من زيادة حادة في عمليات الاندماج والاقتناء عبر الحدود، التي بدأت في الانخفاض مع الاضطرابات التي حدثت مؤخرا في الأسواق المالية للبلدان النامية. وفي الوقت نفسه تعزز البلدان السوقية الناشئة في الوقت الحالي من حصتها من أنشطة الاندماج والاقتناء العالمية، مع قيام شركات، ولا سيما من شرق آسيا وجنوبها، بالاستثمار على نحو فعال في البلدان النامية الأخرى، ولا سيما في الصناعات الاستخراجية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية. وكذلك فإن عمليات الشراء في نطاق الاندماج والاقتناء عبر الحدود من جانب

الشركات العاملة في الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك صناديق الاستثمارات السيادية، لشركات عاملة في الأسواق المتقدمة النمو تتزايد.

١٤ - وفي سيناريو قائم على التزايد المستمر للمنافسة المتعلقة بالاستثمارات والفرص العالمية، فإن تهيئة مناخ صحي تنافسي للدوائر التجارية، وهيكل أساسي مناسب، وتنمية قوية للموارد البشرية هو أمر ضروري لكل من جذب الاستثمارات إلى أنشطة القيمة المضافة العالية، ودعم أداء الشركات المحلية في السوق العالمي. وقد أبرز ذلك أيضا، في جملة أمور، من جانب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في تقريرها المعنون ''الاستثمارات الأجنبية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٧''.

١٥ - وتحقيق تقدم في الاستثمار في الهياكل الأساسية والموارد البشرية ضروري لتحسين المناخ التجاري ولتحقيق مختلف الأهداف الاجتماعية. وقد ذكرت مؤسسات بريتون وودز في ''تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٦'' أنه بالرغم من أن معظم الحكومات تركز على الآثار قصيرة الأجل لخفض النفقات وذلك عندما تحدد الانجازات المستهدفة المالية، فإن هذا المنظور يهمل الحقيقة المتمثلة في أن الاستثمار في الهياكل الأساسية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية في الأجل الطويل بزيادة الناتج في المستقبل. ويساهم الاستثمار المباشر الأجنبي في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي عندما يكون البلد المضيف لديه قدرة كافية - مادية وبشرية على حد سواء - على استيعاب التكنولوجيات المتقدمة. وعلى ذلك أُوصي بأن تحسن الحكومات من بيئاتها التجارية بزيادة الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. ومن المهم أيضا النظر في سبل مبتكرة للاستفادة بشكل أفضل من مشاركة الشركات عبر الوطنية في التنمية وإدارة الهياكل الأساسية في البلدان النامية.

١٦ - وقد ساهم الارتفاع السريع لأسعار السلع الأساسية، وإصلاح أطر السياسات بالنسبة للاستثمار المباشر الأجنبي، ولا سيما فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية، في الزيادة التي حدثت مؤخرا في التدفقات إلى داخل أفريقيا، والتي شكلت في بعض البلدان المضيفة ما يزيد عن ثلاثة أرباع الاستثمارات المباشرة الأجنبية الداخلة إلى أفريقيا. وينبغي لحكومات البلدان النامية أن تكفل، من خلال السياسات واللوائح المناسبة، أن يكون الاستثمار الأجنبي في الصناعات الاستخراجية متمشيا مع الأهداف الإنمائية العامة للأجل الطويل. وقد أكد تقرير الاستثمارات العالمية لعام ٢٠٠٧ الصادر عن الأونكتاد أن الاستثمار المباشر الأجنبي في استغلال الموارد الطبيعية لا يترجم تلقائيا إلى مكاسب إنمائية مستديمة؛ فغالبا ما يكون تحقق مشاركة كبيرة للقطاع العام أمر لا غنى عنه للتغلب على العقبات الاقتصادية والبيئية

والاجتماعية التي تعوق الاستفادة من الآثار الإنمائية العامة. وما زال نصيب الصناعة التحويلية في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الصناعة التحويلية الأفريقية آخذا في الانخفاض. وبالرغم من برامج الخصخصة في كثير من تلك البلدان، كان التقدم المحرز في تلبية الاحتياجات الرئيسية من الهياكل الأساسية، من قبيل ما يتعلق بمجال المياه والكهرباء محدودا.

١٧ - أما بالنسبة للأونكتاد فيتمثل أحد التحديات الهامة في أفريقيا في زيادة مشاركة القطاع العام لتوجيه إيرادات متزايدة من صادرات السلع الأساسية إلى تحسينات الإنتاجية ومن أجل التصنيع بصفة عامة. ويدعو البنك الدولي إلى تركيز مجدد على الاستثمار في الزراعة لزيادة الغلة وتوليد فوائض يمكن تسويقها واستخدامها في شراء مدخلات عالية الجودة فيما يتعلق بالسلع الإنتاجية والاستهلاكية. وقد شُدد أيضا على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على جميع الصعد يمكن أن تسهل تعزيز الابتكار والتنمية التكنولوجية، شريطة الإدارة السليمة للمخاطر المالية المتعلقة بهذه الشراكات. ويمكن لمنظمات المعونة المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف المساعدة في هذا الخصوص بتوفير الموارد والمساعدة التقنية لتمكين البلدان بشكل أفضل من تسهيل الاستثمار في الهياكل الأساسية، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة ودعم الاستراتيجيات الإنمائية الملائمة لقطاع الإنتاج.

١٨ - ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات الثنائية المانحة أن تساعد من خلال تخفيف المخاطر وبناء القدرات في توسيع نطاق تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي لتشمل مجموعة كبيرة من البلدان المختلفة، بما في ذلك أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن أن تقوم المؤسسات ذات الصلة من المؤسسات الإقليمية والوطنية المتعددة الأطراف باستعراض المهام والأدوات التي تسمح لها أن تخفف بشكل أفضل من المخاطر التي تواجه المستثمرين الأجانب في مشاريع الهياكل الأساسية للبلدان النامية. وقد اعترفت الدورة الاستعراضية للفصل الثاني من توافق آراء مونتيري بأهمية آليات تخفيف المخاطرة التنظيمية بالنسبة لزيادة دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية في تخفيف المخاطر بزيادة فعالية ضماناتها وتعزيز الإقراض بالعملة المحلية.

١٩ - وكما هو موضح أعلاه، تتزايد أهمية تدفقات الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب. وإلى حد كبير، يتجلى في توسيع نطاق تدفقات الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب تزايد إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وقد زاد إجمالي التدفقات فيما بين بلدان الجنوب من بليوني دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٦٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ بحيث شكل ٢٥ في المائة من جميع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة إلى البلدان النامية. وللتدفقات فيما بين بلدان الجنوب أهمية كبيرة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى داخل الكثير من

أقل البلدان نموا. وفي الدورة الاستعراضية للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، اعتُرف بأنه ينبغي تسهيل التدفقات فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما عندما يكون للمستثمرين من بلدان الجنوب بعض الميزات عند عملهم في بلدان نامية أخرى. وينبغي أيضا استكشاف الإمكانيات المتعلقة بدعم هذه التدفقات في سياق التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب وبعضها وفيما بين بلدان الجنوب من ناحية وبلدان الشمال من الناحية الأخرى والتآزر فيما بين مؤسسات البلدان النامية.

٢٠ - ومؤخرا، أصبحت بعض البلدان النامية بشكل متزايد من المستثمرين ذوي الأهمية في الاقتصادات المتقدمة النمو. ونظرا للاضطراب الذي حدث مؤخرا في أسواق الائتمانات في البلدان المتقدمة النمو، أدت الاستثمارات العامة من الاقتصادات الناشئة دورا هاما محققا للاستقرار في ضمان عدم انتقال العدوى إلى أسواق السندات الحكومية في البلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، فنظرا للزيادة غير المسبوقة في الاحتياطيات الرسمية الدولية، قامت حكومات الأسواق الناشئة بشكل متزايد بأخذ مراكز استثمارية طويلة الأجل عن طريق شراء الأسهم في الأسواق المالية للبلدان المتقدمة النمو من خلال الصناديق الاستثمارية السيادية، وذلك في الوقت الذي آثار فيه مقررو السياسات في بعض البلدان المتقدمة النمو شكوكا بشأن تدفق الاستثمارات من جانب شركات تسيطر عليها الحكومات الأجنبية وربطوا بينها وبين شواغل الأمن الوطني. وقد تبين أن الاستثمارات الكبيرة من جانب هذه الصناديق تشكل عوامل حاسمة الأهمية لتحقيق استقرار المؤسسات المالية المتضررة في البلدان المتقدمة النمو. وفيما يتعلق بأثرها المحتمل على البلدان النامية، يشدد البنك الدولي على تزايد أهمية الصناديق الاستثمارية السيادية، وقد روّج مؤخرا لفكرة قيام هذه الصناديق باستثمار ما لا يقل عن ١ في المائة من حافظتها في أفريقيا.

٢١ - وتشير البيانات التي نشرت مؤخرا والتي تغطي الإصدارات في أسواق القروض المضمونة دوليا، والسندات، والأسهم من جهات إصدار توجد مقارها في الاقتصادات السوقية الناشئة إلى أن الظروف قد تغيرت كثيرا منذ بدء الاضطراب المالي في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وبمقارنة الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٨ بالفترة نفسها من عام سبق يتضح أن إصدارات الأسهم قد انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا، بينما انخفض الإقراض المصرفي المضمون بنسبة ٢٤ في المائة وانخفضت إصدارات السندات بنسبة ٥٣ في المائة. وقد يتبع البطء الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٨ اعتدال قيمة صافي تدفقات رأس المال الخاص.

٢٢ - وثمة توافق آراء في ''المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية'' (''المجموعة الرائدة'') مؤداه أنه على الرغم من أن التحويلات لا تمثل في حد ذاتها تمويلا إضافيا، فإن الأثر الإنمائي لتحويلات العمال العاملين في الخارج عن طريق التدابير المؤسسية والقانونية والاقتصادية يمكن توسيع نطاقه من خلال التعاون الدولي. ويُعترف على نطاق واسع في الوقت الحالي بالأثر الإيجابي على سبل معيشة أعداد لا حصر لها من الأسر في الكثير من البلدان النامية وينبغي مواصلة تسهيله من خلال تدابير ملاءمة في جميع البلدان.

رابعا - التجارة الدولية بوصفها محرك للتنمية

٢٣ - إن الدور الذي يمكن للتجارة أن تؤديه في تعزيز التنمية الاقتصادية هو دور محدد بشكل واضح. فالتجارة يمكنها أن تولد مكاسب للبلدان النامية، تكون في معظم الحالات أكثر منها في أي مجال آخر من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي. وتسعى مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية إلى إنشاء نظام للتجارة يتسم بدرجة أكبر من العدل والإنصاف بالنسبة لجميع أعضائه وذلك بمعالجة أوجه التفاوت في قواعد التجارة المتعددة الأطراف الراهنة.

٢٤ - لقد آذن انهيار المحادثات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بحدوث انقطاع مؤكد في مفاوضات الدوحة. وبالرغم من أن جميع الأطراف قد أوضحت اهتمامها بمتابعة جولة الدوحة فمن غير المرجح إحراز تقدم آخر إلا إذا ظهر توافق آراء أنجع بشأن تحديد ما الذي يشكل نتيجة إنمائية المنحى. وتذكر منظمة التجارة العالمية أن النمو التجاري قد انخفض إلى ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ بعد أن كان ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦، ووفقا لإسقاطاتها سيبلغ النمو ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. والزيادات المحتملة في النزعة الحمائية كرد فعل للإبطاء الاقتصادي الراهن حول العالم تُبرز أهمية الإجراءات الكفيلة بضمان أن النظام التجاري العالمي سيبقى مفتوحا لدعم الجهود الإنمائية لجميع البلدان، ولا سيما بلدان العالم الأكثر فقرا.

٢٥ - وقد ولدت الأزمة الجارية في أسعار الأغذية مناقشات مكثفة تتعلق بالسياسات العامة في اجتماع الربيع لعام ٢٠٠٨ لمؤسسات بريتون وودز وفي الدورة الثانية عشرة للأونكتاد. وقد نوقش الكثير من البنود نفسها في الدورة الاستعراضية للجمعية العامة بشأن التجارة، المعقودة في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ في نيويورك، وجرت مناقشته في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي المعقود في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في روما.

٢٦ - ويرى البعض أن أزمة الأغذية العالمية تمتد جذورها إلى عقود من السياسات المشوِّهة للتجارة، التي أدت، في جملة أمور، إلى تشجيع عدم كفاية الإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة النمو وتثبيط الإنتاج المتسم بالكفاءة في البلدان النامية. ولقد فتحت هذه الأزمة عيون المجتمع الدولي على عدم إمكان الاستغناء عن النظام التجاري العالمي والذي يوفر مقومات البقاء لاستثمارات زراعية مشتتة على نطاق واسع ومستدامة في جميع أنحاء العالم النامي. وقد حُدد أن زيادة الاستثمارات المحلية في إنتاج المزارع الصغيرة وزيادة مستوى الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية يشكلان الاستجابة الحاسمة الأهمية لتضاعف أسعار الأغذية، وذلك في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، المعقود في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ في يوكوهاما، باليابان، والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، المعقود في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في روما. ومع وجود نحو ٨٥٠ مليون نسمة يعانون فعليا من الجوع ونحو ١٠٠ مليون فردا آخرين من المنتظر أن يصبحوا جياعا بسبب ارتفاع الأسعار، تلزم استثمارات تبلغ قيمتها نحو ١٥-٢٠ بليون دولار في السنة لضمان زيادة الإمدادات الأغذية العالمية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ لتلبية الطلب المسقط.

٢٧ - وقد نُظر إلى أزمة الأغذية الجارية بوصفها نتيجة لمشاكل عابرة، وكذلك لمشاكل أكثر تأصلا. فإن إعانات التصدير الزراعية ومبالغ الدعم المشوِّهة للتجارة التي دُفعت لمنتجي الأغذية المحلية، فضلا عن التعريفات العالية لكثير من المنتجات الزراعية أدت في كثير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى تثبيط الإنتاج والصادرات في كثير من البلدان النامية ذات الإمكانات الزراعية. وإضافة إلى ذلك، كما ذُكر في التقارير السابقة، وُجهت لكثير من البلدان النامية طلبات أو نصائح بإلغاء الإعانات، وسحب الدعم الحكومي وخفض التعريفات في هذا القطاع، مما أضعف الأمن الغذائي. أما أثر إنتاج الوقود الحيوي على أسعار الأغذية والأثر الأطول أجلا في الاستثمارات في الزراعة في البلدان النامية المترتب على الإعانات المشوهة للتجارة، فقد ظهرا بوصفهما مسألتين عاجلتين متعددتي الأطراف.

٢٨ - وثمة اتفاق متزايد على أن جزءا رئيسيا من الحل الطويل الأجل لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الأغذية سيتضمن السياسات التجارية (كوسيلة لتحسين اتصال العرض بالطلب وكفالة عدم إضعاف القواعد التجارية للأمن الغذائي) والسياسات المالية التي ستشجع الأحياء المستدام لزراعات صغار الحائزين. وذلك لن يتطلب رعاية وتعزيز استثمارات الأسر المعيشية في المناطق الريفية فحسب، بل أيضا تأمين قدر كافٍ من النمو التكنولوجي والنمو في الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد الأخرى. وحيث أن المرأة تشترك بكثافة في هذا النوع من الزراعة، فهناك أيضا بعد جنساني هام لتنمية الزراعة التي يتولاها صغار الحائزين. وسيكون لنتيجة المفاوضات التجارية في الدوحة، وبصفة خاصة في مجال الزراعة، أثر بالغ على سهولة

الوصول إلى الأغذية بالنسبة للسكان الذين يعيشون في فقر في جميع أنحاء العالم. وتبين تقديرات البنك الدولي أن التقدم المحرز في مدة قد تصل إلى سبع سنوات في تحقيق الغايات المتعلقة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية سيمحى تماما نتيجة للمستوى الراهن من أسعار الأغذية.

٢٩ - وفي هذا السياق، من المهم أيضا ملاحظة أنه بعد فترة من تحقيق فوائض تجارية بالنسبة لمعظم البلدان النامية، يُحدث ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة ضغوطا جديدة على الواردات لتستهلك إيرادات الصادرات في كثير من البلدان المستوردة للوقود والأغذية ويمكن أن يؤدي بها إلى عمليات اقتراض خارجي جديدة. ويهدد ارتفاع الأسعار أيضا النمو في الاقتصادات الصناعية التي تعتمد البلدان النامية على أسواقها بشدة.

٣٠ - وقد نوقشت باستفاضة في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد مسائل الرقابة المتعددة الأطراف على أسعار السلع الأساسية وأثرها على التنمية. وفي اتفاق أكرا، رأت البلدان الأعضاء ضرورة معالجة أثر الاعتماد على السلع الأساسية، بما في ذلك تقلبات الأسعار، وتخصيص الإيرادات بشكل موات للفقراء وشفاف فضلا عن تنويع هياكل الإنتاج في الاقتصادات المعتمدة على قليل من السلع الأساسية. وقد طلبت البلدان الأفريقية، بصفة خاصة، رفع مستوى أعمال الأونكتاد في مجال السلع الأساسية بتحويل فرع السلع الأساسية القائمة إلى وحدة مستقلة ذاتيا تتبع الأمين العام للأونكتاد مباشرة.

٣١ - وقد اعترف اتفاق أكرا بالجغرافيا الجديدة للاقتصاد العالمي، مشيرا إلى الزيادة الكمية في الصلات التجارية والمالية فيما بين البلدان النامية، بوصفها ذات إمكانات لتوسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف وتعزيز تكامل البلدان النامية في الأجل الطويل. والتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب يكمل التعاون فيما بين الشمال والجنوب ولا يحل محله، ويمكن أن يساهم في نمو وتنمية عالميين متوازنين. ويبرز تقرير التجارة والتنمية الصادر عن الأونكتاد لعام ٢٠٠٧ أهمية تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، وذلك في الوقت الذي يعترف فيه أيضا بالحاجة إلى توخي الحذر فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية التفضيلية الثنائية الأطراف أو الإقليمية فيما بين الشمال والجنوب، والتي قد تحد من حيز السياسات الوطنية. ووافق الكثيرون على أن هذه الاتفاقات يجب أن تتجاوز تحقيق المكاسب فيما يتعلق بإمكانية الوصول للأسواق في تجارة السلع، لتشمل التجارة في مجال الزراعة والخدمات، والاستثمار، وتنقل العمال، والملكية الفكرية، فضلا عن قواعد معقولة للمنشأ. وعلاوة على ذلك، وُضح أنه ينبغي تشجيع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، على جعل القدرة التنافسية التجارية من الأعمدة التي ترتكز عليها استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٣٢ - وفي الدورة الاستعراضية للجمعية العامة المعنية بالتجارة، اعتُرف أن زيادة انفتاح التجارة، في حد ذاته، لا يشكل ضمانا للتنمية والحد من الفقر. وشدد الكثير من المشتركين على أن البلدان النامية تحتاج إلى وقت لبناء قدراتها الإنتاجية للاستفادة من الفرص الناشئة عن زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق وأن تقلل إلى الحد الأدنى من تكاليف التكيف التي تستتبعها الإصلاحات التجارية والخسائر المتصلة بإمكانية الوصول التفضيلي. وفي هذا الخصوص، تحتاج البلدان النامية أيضا إلى إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا بسعر يمكن تحمله، وإلى الاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية، وإلى بيئة محلية تمكينية بالنسبة للاستثمار الخاص والابتكار، وإلى شبكات أمان اجتماعية مناسبة. وذكر كثير من المشتركين أن البلدان النامية تحتاج إلى حيز كافٍ للسياسات العامة لإدارة سياساتها التجارية والمالية والإنمائية بشكل يتمشى مع أولوياتها واستراتجياتها الإنمائية الوطنية.

٣٣ - وقد قامت الجهات المانحة في المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات بشأن الإطار المتكامل المعزز، المعقود في ستوكهولم في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وفي مؤتمر المعونة العالمية للاستعراض التجاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بإعادة تأكيد التبرعات المعلنة، التي قطعت مبدئيا في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في هونغ كونغ، الصين، في عام ٢٠٠٥، لزيادة المعونة المخصصة للتجارة بحلول عام ٢٠١٠. وتصل قيمة هذه التبرعات المعلنة في الوقت الحالي ما يزيد عن ٤ بلايين دولار. وكما ذكر اتفاق أكرا الصادر عن الأونكتاد، ''لا يمكن أن تكون المعونة المتعلقة بالتجارة بديلا للمنافع الإنمائية الناتجة عن النجاح في الوصول إلى نتيجة متوازنة في جولة الدوحة ولكنها ستكون عنصرا قيما مكملا لها''. وفي هذا السياق، فإن الموافقة على خريطة الطريق بشأن المعونة المتعلقة بالتجارة لعام ٢٠٠٨ الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على قياس القدرة التجارية، والتنفيذ، وحمل البلدان النامية على الاشتراك بشكل أكثر فعالية في العملية، هي أمر يحظى بالترحيب.

خامسا - زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

٣٤ - قام كل من الدورة الاستعراضية للجمعية العامة المعقودة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في نيويورك، ومنتدى التعاون الإنمائي الأول المعقود في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في نيويورك أيضا، بمناقشة التقدم المختلط في التعاون الإنمائي الدولي منذ عام ٢٠٠٢. وبالرغم من أن بعض الجهات المانحة تفي (بل إن بعضها يتجاوز) التزاماتها في إيصال المعونة، فإن تدفقات المعونة الإجمالية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ككل قد انخفضت بدرجة كبيرة عن الإنجازات

المستهدفة الشاملة. ومن ناحية أخرى، كثرت المصادر الجديدة لأموال المعونة، وبخاصة من برامج المساعدة التي تضطلع بها بلدان نامية أخرى والمؤسسات الخاصة، وذلك بالرغم من أن البيانات التي يحصل عليها من الجهات المانحة غير التقليدية (الثنائية الأطراف والخاصة) هي غير دقيقة. ووفقا للتقديرات تساهم المصادر الجديدة حاليا بما يقرب من ربع تدفقات المعونة العالمية.

٣٥ - ويذكر تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٨ الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي نشر في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ في باريس، أن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٧ البالغ ١٠٣,٧ بليون دولار يمثل ٠,٢٨ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي لأعضاء المنظمة، بعد أن كان يمثل ٠,٣١ في المائة في عام ٢٠٠٦، ويبعد كثيرا عن الاتجاه للوفاء بالرقم المستهدف البالغ ٠,٧ في المائة. وبالنسبة لكثير من الجهات المانحة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سيتعين أن يزيد نمو المساعدة الإنمائية الرسمية بمعدلات سنوية تتألف من رقمين إذا أريد أن تتحقق الأرقام المستهدفة للمعونة بحلول عام ٢٠١٠. وقد شكل الإعفاء من الديون والمساعدة الإنسانية ما يصل إلى ٣٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة، مما يبرز الضغوط السياسية المؤثرة على الجهود الرامية إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في كثير من البلدان النامية.

٣٦ - وقد أُبرزت أيضا أهمية توفير موارد عامة يمكن برمجتها لأغراض التنمية وذلك في دورة الجمعية العامة الاستعراضية. وحيث أن المساعدة الإنمائية الرسمية توفر الموارد التي لم تكن ليسهل الحصول عليها بغير ذلك من القطاع الخاص، فإن الانخفاض في الموارد المخصصة للتنمية يشكل تحديا سياسيا وتهديدا للتنمية على حد سواء. وتتطلب المساعدة الإنمائية المنحى عادة سنوات كثيرة من التمويل الذي يمكن التنبؤ به والذي يفضل أن يكون من خلال ميزانيات الدعم على أساس الاستراتيجيات التي يحددها مقررو السياسات الوطنية. وقد ذُكر في المناقشات التي دارت في الدورة الاستعراضية وفي منتدى التعاون الإنمائي أن توافق آراء مونتيري قد جمع بين الجهات المانحة والجهات المتلقية لتكوين شراكة عالمية للتعاون الإنمائي لأول مرة.

٣٧ - وقد أُحرز تقدم ملحوظ من جانب الموقعين على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠٠٥، والمبادئ المتمثلة في التملك، والمواءمة، والتوفيق والإدارة القائمة على النتائج، والمساءلة المتبادلة، والتي تشكل حجر زاوية آخر هام في تنفيذ المبادئ الواردة في توافق آراء

مونتيري. وقد حدد الاجتماع العام الثاني للمنتدى العالمي المعني بالتنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعقود في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ في باريس، عن موضوع ''تعزيز التملك القطري''، كثيراً من العقبات التي تقف في سبيل تعزيز التملك القطري واقترح سبلا للتغلب عليها. ويتطلب إعمال هذا المبدأ إعطاء البلدان المرونة اللازمة لتصميم وتنفيذ المسلك الإنمائي الذي تختاره، وتبسيط برامج إصلاح السياسات المتفق عليها لدعم زيادة إمكانية التنبؤ بصرف مبالغ المساعدة، وتحسين الترابط والتتام فيما بين الجهات المانحة.

٣٨ - وللنظام الحالي مجموعة مختلفة من صكوك واتفاقات المعونة، وما يصاحبها من شروط إصلاح السياسات، مع عدد كبير من الجهات المانحة، ويأتي بعض التمويل من خلال الميزانية أو عن طريق المشاريع. ولكن، وعلى النحو الذي أُبرز في مناسبات سابقة، يمكن أن يشكل العدد الناتج من بعثات الجهات المانحة إلى كل بلد متلق عبئا، يؤدي إلى قلة الوقت والحيز والموارد البشرية المتاحة لإجراء التحليل المناسب، وإجراء الحوار القطري البناء فيما بين الجهات المعنية المحلية وتقرير السياسات القائم على المعرفة.

٣٩ - وكما وضع قبل ذلك، أبرز منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ظهور جهات مانحة جديدة، وهو تطور ينذر أيضا بإعادة التساوق بعيدا عن أطر الجهات المانحة التقليدية. وعلى ذلك يبدو أن هناك اتجاه لا غموض فيه لإصلاح بنية المعونة، على النحو الذي شدد عليه عدة متحدثين رئيسيين وأعضاء فريق النقاش في الدورة. ويبدو أيضا أن ثمة رأي واسع الانتشار مؤداه أن هذه المبادرة الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تنطوي على إمكانات العمل كمنتدى دولي لمعالجة مسائل التعاون الإنمائي في منتدى أكثر شمولا وأن الدول الأعضاء تنوي استعماله وفقا لذلك.

٤٠ - وسيتطلب الاعتماد على الجهود الحميدة الرامية إلى إعادة تشكيل أجهزة المعونة أيضا معالجة ما سمي بنقصان ديمقراطي هام. فالبلدان النامية التي هي من الموقعين على مبادئ إعلان باريس أو المتأثرين بها ليست جميعها أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو حتى في الفريق العامل المعني بفعالية المعونة التابع للجنة المساعدة الإنمائية. والتملك يرتبط ارتباطا وثيقا بالتمثيل. وسيحدث عدم توازن في التعاون الإنمائي إذا لم تكن الجهات المتلقية شركاء فعليون في التأثير على المبادئ التوجيهية التعاونية، بما في ذلك في المؤسسات المالية الدولية. وفي الدورة الاستعراضية للجمعية العامة المعنية بالمعونة كانت هناك مناقشة بشأن إنشاء عملية لاستعراض الأقران لتقييم برامج المعونة، والمساعدة في معالجة عدم التوازن. ويمكن لآلية استعراض الأقران أيضا أن تؤدي دورا هاما في وضع المبادئ التوجيهية بشأن استعمال وضع الشروط بشكل ملائم لضمان فعالية المعونة.

٤١ - وقد حدثت أيضا مناقشة مجددة بشأن ما إذا كانت المؤشرات المستعملة حاليا لرصد إيصال المعونة ملائمة كمؤشرات للفعالية الحقيقية للمعونة، والتي يجب أن تقيّم الأثر الإنمائي الحقيقي للبرامج. ومن المتوقع أن ينتج المنتدى الثالث رفيع المستوى المعني بفعالية المعونة المقرر عقده في أكرا في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ مزيدا من الأفكار وأن يبدأ عمليات متعددة الأطراف لن يكون لها قيمة في حد ذاتها فحسب، بل من المتوقع أيضا أن تشكل مدخلا لكل من مؤتمر الدوحة الاستعراضي والعمليات اللاحقة له، بما في ذلك منتدى التعاون الإنمائي.

٤٢ - واعترف الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بوجود ''زخم متزايد'' في عدد المقترحات وفي عدد البلدان التي تدعم المصادر المبتكرة للتمويل (A/63/80-E/2008/67). وقد هيأ اجتماع الشراكة الصحية الدولية لـ ''المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية'' الذي عُقد في مدريد في أيار/مايو ٢٠٠٨، فرصة لاستعراض الأعمال الجارية في قائمة متزايدة لمصادر التمويل المبتكرة المحتملة، ومن بينها: مرفق التمويل الدولي للتحصين، الالتزامات السوقية المتقدمة، الضريبة التضامنية على بطاقات السفر بالطائرات، ضريبة إنمائية على صفقات العملة، ضريبة على الاتجار في انبعاثات الكربون، ضريبة إنمائية على مبيعات منتجات تكنولوجيا المعلومات، مكافحة التهرب الضريبي وحقوق السحب الخاصة المتعلقة بالأغراض الإنمائية (ويتطلب آخرها تعديلا لمواد تأسيس صندوق النقد الدولي).

٤٣ - وكان ثمة شعور فيما بين البلدان الرائدة التي اشتركت في الجلسة العامة لبلدان ''المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية'' المعقود في ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في داكار، بأنه قد أحُرز تقدم في وضع المفاهيم المتعلقة بالمبادئ الرئيسية التي تشجع الجهد المبذول في المجالات التالية: توفير تمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ به، والتغلب على إخفاقات الأسواق (كما في حالة تحميل الرسوم المسبقة على أموال الأبحاث المتعلقة بالأمراض الاستوائية)، وتشجيع إقامة شراكة معززة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبين المواطنين الخاصين، والمجتمع المدني والقطاع الخاص فيما يتعلق بجمع الإيرادات، وخفض التركيزات المتطرفة لتدفقات المعونة إلى قلة من البلدان. وللمجموعة الرائدة أمانة في باريس، وهيئة رئاسة تعين بالتناوب وتتولاها غينيا في الوقت الحالي. وبعد فترات الرئاسة التي تولتها جمهورية كوريا والسنغال وفرنسا والنرويج. وقد عين السيد فيليب دستليزي مستشارا خاصا للأمين العام بشأن التمويل المبتكر للتنمية. وثمة ''مؤتمر عالمي للجهات المانحة غير الحكومية''، يركز بصفة خاصة على التمويل المبتكر للتنمية الذي يوفره المواطنون، والسلطات المحلية

والإقليمية، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، والطوائف الدينية، والقطاع الخاص يجري تخطيطه من جانب تلك الجماعات ليعقد في عام ٢٠٠٩.

٤٤ - وأبرز المشاركون في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أهمية تقديم المساعدة الدولية المناسبة لأقل البلدان نموا، فضلا عن التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل. وللمعونة المتصلة بالتجارة أهمية كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نموا لكي يتسنى لها أن تستفيد من إمكانية الوصول إلى الأسواق بتحسين قدراتها المتصلة بالعرض. وقد أُبرزت أيضا ضرورة زيادة فعالية المعونة بتلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع والدول الضعيفة. وفي الوضع النموذجي يمكن لبدء تقديم المساعدة في سياق لبناء السلام أن يوفر سلاسة الانتقال من تقديم المساعدة الإنسانية، التي يعقبها إعادة الإصلاح وبناء الدولة وبعد ذلك توفير الدعم لتعزيز الإدارة وتحسين الهيكل الأساسي الاجتماعي والاقتصادي، والبرامج الإنمائية الطويلة الأجل.

٤٥ - وبالرغم من أن تغير المناخ يؤثر في جميع البلدان فمن المؤكد أنه سيكون له أثر غير متناسب في فقراء العالم. وبالنسبة لعدد ٢,٦ بليون نسمة في العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، ويشكلون نحو ٤٠ في المائة من سكان العالم، يشكل تغير المناخ خطرا كبيرا، ويمكن أن يهدد التقاعس حيالهم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا إلى حد كبير (انظر A/63/80-E/2008/67، الفقرة ٤٨). وفي المناقشات المنبثقة بشأن الاستجابات المالية من جانب المجتمع الدولي لتغير المناخ، شُدد، في جملة أمور، على أنه لا ينبغي أن يؤدي هذا التحدي إلى إهمال الاحتياجات الإنمائية الأساسية الأخرى. وتتراوح تقديرات مبلغ التمويل اللازم للتصدي لأخطار المناخ العالمي من ٠,٣ إلى ١ في المائة من الدخل العالمي. وقد احتلت المناقشة بشأن هذا الموضوع مكانا بارزا لدى افتتاح الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي عُقد في نيويورك في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٤٦ - وقد أشار الكثيرون إلى أن الاعتبارات المتعلقة بالإنصاف - من وجهة نظر التفاوتات الراهنة في الدخل والمسؤولية التاريخية بالنسبة لتراكم غازات الدفيئة في كوكب الأرض على حد سواء - تشير إلى أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تتحمل جزءا كبيرا من التكاليف. وعلى ذلك فإن مناقشة تمويل تغير المناخ يجب أن تتناول المسألة الرئيسية المتمثلة في إجراء التحويلات المالية المناسبة من البلدان الصناعية (ما يسمى ببلدان المرفق الأول) إلى البلدان غير المدرجة في المرفق الأول. ومن المتوقع أن تؤدي سلسلة الاجتماعات الجارية حسب تكليفات مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في بالي، المعقود في الفترة من ٣ إلى

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، إلى تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بوصفها النهج الشامل للتمويل.

سادسا – الدين الخارجي

٤٧ – هيأ التقدم الملحوظ الذي تحقق في أوجه كثيرة بشأن الدين الخارجي المشمول بالفصل الخامس من توافق آراء مونتيري نقطة البداية لدورة الجمعية العامة الاستعراضية المعقودة في ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨ في نيويورك. ومنذ اعتماد توافق آراء مونتيري تحسنت مؤشرات الديون الشاملة بشكل ملحوظ، وساعد في ذلك اجتماع عدة عوامل – وبصفة خاصة ما حدث في السنوات القليلة الماضية من انخفاض أسعار الفائدة الدولية والنمو السريع في البلدان النامية الذي ارتكز على نمو قوي للصادرات ولمعظم البلدان النامية برامج منفذة لإدارة الديون كما أن لديها احتياطيات معززة مما يخفض من احتمال تضررها. أما سداد كثير من البلدان النامية للديون قبل المواعيد المقررة، فضلا عن الإعفاء من الديون لكثير من البلدان المنخفضة الدخل والتخفيضات الكبيرة للديون في بلدان من قبيل العراق ونيجيريا، فقد ساهمت في تحقيق سيناريو يتسم بالاستقرار ويشير نحو إمكانيات تحديد دور إنمائي إيجابي للدين الخارجي.

٤٨ – ويتوقع أن يؤدي الإعفاء من الديون الملتزم به نحو البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة الإنجاز والبالغ عددها ٢٣ بلدا إلى خفض رصيد ديونها الخارجية بأكثر من ٩٠ في المائة بالقيمة الحاضرة الصافية في نهاية عام ٢٠٠٧. ومعظم هذا التخفيض (٧٦ في المائة) سيجري إيصاله في سياق مبادرتا البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (٣٥ بليون دولار بالقيمة الحاضرة الصافية في نهاية ٢٠٠٧) والمبادرة المتعددة الأطراف للإعفاء من الديون (٢٢ بليون دولار بالقيم الحاضرة الصافية في نهاية ٢٠٠٧). ويتصل الباقي بالإعفاء التقليدي من الديون والإعفاء الثنائي الأطراف الطوعي من الديون خارج مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن المتوقع أن تنخفض أرصدة الديون في بلدان الفترة الانتقالية العشرة وفقا لعامل مماثل في إطار هاتين المبادرتين للإعفاء من الديون.

٤٩ – وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، أمعنت الدورة الاستعراضية للجمعية العامة النظر في العقبات التي تعوق ضمان تمويل الديون وحماية التمويل اللازم لإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وما زال خطر حدوث محنة الديون متوسطا أو عاليا لأكثر من نصف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة الإنجاز. وأشار الكثيرون إلى الأهمية الحاسمة لتعزيز القدرة على إدارة الديون وإمكانية استعمال إطار تمويل الديون المشتركة بين المصارف والصناديق كنقطة تنسيقية للدائنين.

٥٠ - وما فتئت برامج شطب الديون شاقة وبطيئة، وغالبا ما كان ذلك بسبب التأخيرات في تحقيق الإنجازات المستهدفة لتحسين إدارة القطاع العام. والأهم من ذلك أن الكثير من البلدان النامية الأخرى، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل على حد سواء لم تستفد من اتساع نطاق تطبيق ما يُمكن أن يسمى ''مبادئ مونتيري المتعلقة بالديون'' لعام ٢٠٠٢، التي استنبطت بالفعل من التفكير الذي ارتكز عليه البدء في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وكشفت دورة آذار/مارس ٢٠٠٨ الاستعراضية عن عدة عقبات سياسية وقانونية وعقبات تتعلق بالحوكمة تفسر هذه الحالة.

٥١ - وظهرت تحديات جديدة، فالوزن المتزايد للديون الخاصة في إجمالي الدين الخارجي يسبب مشاكل جديدة بالنسبة لإدارة الديون، وتمويل الديون، وإعادة جدولة الديون. وفي السنوات الأخيرة أدت الديون المحلية في كثير من البلدان النامية إلى زيادة ضعفها حتى مع انخفاض مستويات الدين الخارجي. ويقول البعض إن عصر انخفاض أسعار الفائدة وسرعة نمو الصادرات قد يكون في طريقه إلى الانتهاء مع دخول الاقتصاد العالمي في فترة تتسم بالضعف. وينذر التنبؤ بانخفاض فرص النمو في البلدان النامية والاقتصاد العالمي ككل على حد سواء باحتمال انعكاس اتجاه مؤشرات الديون.

٥٢ - وقد رجعت خدمة الدين الخارجي في كثير من البلدان التي تتلقى إعفاءً من الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات ما قبل المبادرة، ولكن زيادة مستويات الديون المحلية تؤدي إلى تزايد تكلفة خدمة الديون العامة وخفض الحيز المالي للنفقات الإنمائية. وتعرض البعض منها لمقاضاة عدوانية من جانب الدائنين التجاريين والصناديق الجشعة. وقد أدت الإدارة المالية الأسلم والمقترنة ببرامج شطب الديون، إلى تجديد القدرة على خدمة الديون. وثمة نقاش عما إذا كانت هذه السياسات المالية قد حدّت من الإنفاق العام على الهيكل الأساسي ومن الأنشطة الإنتاجية اللازمة لظهور قطاعات اقتصادية تنافسية جديدة. وأكد كثير من المتحدثين في الدورة الاستعراضية أهمية منع الرجوع إلى الديون التي لا يمكن تمويلها. وعلى ذلك ينبغي أن يكون إحياء الاستثمارات في الأجل المتوسط وتسهيل التغيير الهيكلي جزءا من تعريف وتصميم السياسة السليمة في مجال الاقتصاد الكلي.

٥٣ - وقد أدى ظهور دائنين جدد، من الدوائر الرسمية والدوائر التجارية على حد سواء، ممن هم ليسوا أعضاءً في الآليات القائمة للتنسيق بين الدائنين إلى توليد ضغوط جديدة في الحالة العامة. وفي هذا السياق، من المشجع ما حدث من إعادة تأكيد المبادئ الأساسية للديون التي يمكن أن يبنى عليها التقدم في التعاون الدولي. وهذه المبادئ هي: اشتراك الدائنين

والمدينين في المسؤولية؛ الاحتياجات الإنمائية وليس الاحتياجات المالية هي الأساس الرئيسي لتخفيض الديون أو إلغائها؛ واتباع ممارسات الإقراض المتسمة بالمسؤولية في توفير قروض جديدة للبلدان الخارجة من أزمة الديون؛ وإنشاء مؤسسات مالية وطنية ودولية شفافة، ولا سيما المصارف؛ وإمكانية إضافة الإعفاء من الديون إلى المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتطبيق مبادئ إعلان باريس لتحقيق إمكانية تمويل الديون.

٥٤ - إن أثر الكثير من الآليات والأدوات الممكنة والمرنة، بما في ذلك المنح، والقروض التساهلية، ومبادلة الديون، والبنود المتعلقة بسندات العمل الجماعي، وإيقاف الدفع، وشطب الديون نفسها بالنسبة لإدارة الديون الدولية يحبطه في كثير من الأحيان عيوب عامة في القانون الدولي والحوكمة في معالجة عقود الديون. وقد أدى عدم الاتساق في تحديد القوانين التي تُطبق في إنفاذ العقود، وأوجه الضعف في ترتيبات الحوكمة الدولية إلى صعوبة ضمان المعاملة المتكافئة للدائنين. وقد شجع ذلك على القيام بالإجراءات الفردية من جانب المؤسسات العامة والخاصة مما تبين أنه كلف البلدان النامية ثمنا باهظا. والمقرضون ليس باستطاعتهم القيام بالتقييم السليم للأخطار التي يتحملوها بشأن القروض الدولية التي يقدمونها، وقد شجع ذلك على حدوث فترات من الإقراض المفرط والتوقف الفجائي في الإقراض على حد سواء.

٥٥ - في دورة آذار/مارس ٢٠٠٨ الاستعراضية للجمعية العامة بشأن الديون، ذُكر أن عمليات إعادة شراء الديون التجارية المكملة لعمليات الإعفاء من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (من قبيل العملية التي أجريت في إطار مرفق تخفيض الديون لبلدان المساعدة الإنمائية الدولية على وجه الحصر) والتي تنفذها حكومات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد استخدمت على نحو فعال لإنهاء الديون التجارية التي تنطبق عليها الشروط ولمنع إجراءات التقاضي المكلفة وغير العادلة ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتوفر القوانين الوطنية في المراكز المالية الرئيسية قواعد لهذه الدعاوى القضائية. وتنشأ الربحية المحتملة لدعاوى ''المقاضاة الجشعة'' أيضا من الحقيقة المتمثلة في أنه ليس من بين الآليات القائمة آلية توفر ضمانا بالتكافؤ في المعاملة للدائنين غير المشاركين. وجرت أيضا مناقشة بشأن عدم اشتراك الدائنين الجدد في نادي باريس وصعوبة إدماجهم في هيئة حُددت إجراءاتها من قبل. وأشار البعض في الدورة الاستعراضية إلى أن هذه الإجراءات يمكن أن يُنظر إليها على أنها تشكل ''محكمة دائنين'' بحكم الواقع لها سلطة إصدار أحكام بشأن مطالبات الدائنين وخدمة الديون، وبذلك تخالف المبادئ الشائع مراعاتها من أن الأحكام تصدرها جهة محايدة.

٥٦ - وقامت حلقة العمل المعنية بموضوع ”الديون والتمويل، والمسائل الناشئة في مجال الاندماج المالي“، المعقودة في ٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في نيويورك، ومشاورة المجتمع المدني التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) في مقر الأمم المتحدة بشأن موضوع ”تجنب أزمة الديون لعام ٢٠١٥“، المعقودة في ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بالنظر في المسائل ذات الصلة المتمثلة في الإدارة والحوكمة المتصلتين بالديون الدولية، بما في ذلك، في جملة أمور، عدم وجود آلية سيادية لإعادة جدولة الديون، ومركز الدائنين المفضلين الذي تطبقه مؤسسات بريتون وودز. وبالرغم من أنه يجري بشكل متواصل إدخال تحسينات على هذا النهج ما فتئ الكثيرون يحثون على استعراض أطر إمكانية تمويل الديون في المؤسسات المالية الدولية بحيث تستطيع هذه المؤسسات أن تعتبر المؤشرات الإنمائية، بما في ذلك على وجه الخصوص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، كهدف مركزي لهذه الحسابات.

سابعا - معالجة المشاكل المنظومية: تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية

٥٧ - قامت دورة الجمعية العامة الاستعراضية بشأن معالجة المشاكل المنظومية، المعقودة في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، بمناقشة التحديات التي ينطوي عليها دعم زيادة فعالية سير العمل في البنية المالية الدولية وتنسيقها، والجوانب الاقتصادية للحوكمة العالمية. وقد تركز انتباه المجتمع الدولي إلى حد كبير على التحدي المتمثل في تشكيل استجابات السياسات العامة لأوجه ضعف النظم المالية التي يسببها الاضطراب المالي العالمي الجاري. وتولد هذه الاستجابات تحديات إضافية في مواءمة هياكل الحوكمة للمؤسسات الدولية وغيرها من هيئات صنع القرار العالمية.

٥٨ - وفي الوقت الذي يمكن فيه مشاهدة أن ثمة عملية إصلاح مالي قد بدأت، هناك تدابير للتصدي للأسباب الأساسية للاضطرابات قد بدأت أيضا. ويبين التقرير النهائي لمنتدى الاستقرار المالي الذي عُرض في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وأقره المشتركون في اجتماع مجموعة السبع ”G-7“ ولجنة النقد والمالية الدولية، توصيات تتعلق بالسياسات العامة بالنسبة للإشراف الاحترازي على إدارة رأس المال والسيولة والمخاطرة؛ والسياسات المتعلقة بالشفافية، والكشف، وتحديد القيمة؛ ودور التقييمات الائتمانية واستعمالاتها؛ وقدرة السلطات على مواجهة المخاطر والترتيبات التي تتخذها للتصدي للضغوط في النظام المالي.

٥٩ - ونتيجة للأزمة المالية، وكعنصر رئيسي في توفير مقومات الاستمرار لعمليات استثمار تتسم بالكفاءة خلال الانتعاش، تتزايد سرعة عملية تعزيز الأطر التنظيمية المحلية للأسواق

المالية. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بدأ وزير خزانة الولايات المتحدة هذه العملية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ ويجري الاضطلاع بجهود موازية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وغيرها من الاقتصادات الأوروبية. وخلال اجتماع الربيع لعام ٢٠٠٨ لمؤسسات بريتون وودز، أبرز كثير من المشاركين الأثر الدولي للسياسات والمعايير التنظيمية المالية الوطنية الذي ينعكس بدوره على إمكانية وصول البلدان النامية إلى التمويل الخارجي. وعلى ذلك، فمن المهم بالنسبة للبلدان النامية لا أن تدمج الدروس التنظيمية المستفادة من الأزمة الراهنة في بناء نظمها المالية المحلية الخاصة بها فحسب، بل أيضا أن يكون لها صوت مؤكد في تصميم الأطر التنظيمية المالية للمستقبل.

٦٠ - وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، حدث في ولاية نيويورك أن وقّعت وكالات التقييم الائتماني اتفاقا مع المدعي العام لولاية نيويورك يحدد معايير ومبادئ توجيهية جديدة تنظم كيفية تقييم الاستثمارات التي تدعمها ديون رهن عقاري تتسم بالمخاطرة. وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، قال رئيس هيئة الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة أن هيئة الاحتياطي الاتحادي ستصدر قواعد جديدة للإقراض لتنظيم الرهونات العقارية الغريبة والقروض المخاطرة. وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨، اقترح رئيس لجنة الأوراق المالية والبورصة التابعة للولايات المتحدة تقييد بيع أسهم الشركات المالية قبل شرائها عن طريق التعاقد على تسليمها في موعد لاحق يعتقد أن سعرها سينخفض فيه. وتساعد هذه التطورات في إلقاء الضوء، في المقام الأول، على الكيفية التي بدأت بها عملية لإعادة التنظيم وتشديد اشتراطات الكشف، وتعزيز إشراف القطاع العام على الأسواق المالية وذلك في مواقع مختلفة، وفي المقام الثاني، على العيوب المحتملة للإصلاح التنظيمي الأحادي الجانب وغير المنسق.

٦١ - وفي الدورة الاستعراضية المعنية بالمشاكل المنظومية، قام المشاركون بالمثل بإبراز الظروف الاقتصادية التي تغيرت تغيرا أساسيا منذ مؤتمر مونتيري، فضلا عن زيادة الضغط الذي يهدف إلى رفع مستوى هياكل الإشراف العمومي الدولي والحوكمة لكي يتسنى أن يصبحا متمشيين مع الهيكل الاقتصادي العالمي القائم. وقد أصبحت البلدان النامية تشكل نسبة أكبر من الاقتصاد العالمي. وقد شكل حجم وتعقد الأسواق الخاصة الدولية في قطاعي التجارة والمالية تحديا خطيرا لقدرات الرصد والقدرات المالية للمؤسسات العمومية الدولية. وكما جرى توضيحه سابقا، عزز الكثير من البلدان النامية الأكثر نجاحا احتياطياتها الخاصة كتأمين ذاتي فردي ضد أوجه الضعف الناشئة من الأسواق الخاصة.

٦٢ - وفي هذا السياق، شدد أعضاء المجتمع الدولي على أن نظام الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية في حاجة إلى إصلاحات كبيرة لرفع صوت البلدان النامية، في جملة أمور. وكان

قرار مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن إصلاح نظام التصويت موضع الترحيب. وقد ذُكر أيضا أن المجلس التنفيذي للبنك الدولي قد قام من جانبه ببدء حوار يقصد به تحسين الحوكمة الداخلية للبنك ويوسع نطاق التمثيل في عمليات صنع القرار فيه. واتفق الكثير من الممثلين على أهمية أن يساعد مؤتمر الدوحة في تحديد عمليات واضحة ومحددة زمنيا لتنفيذ القرارات المتخذة في هذا المجال.

٦٣ - ومن الجدير بالذكر أيضا أنه قد أُحرز بعض التقدم مؤخرا في الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز قدرة صندوق النقد الدولي على المراقبة، وعلى تحليل الصلات المالية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وعلى دمج المناظير المتعددة الأطراف في المراقبة الثنائية الأطراف، وعلى زيادة دقة الأعمال المتعلقة بالأسواق المالية. ونوقشت أيضا مسألة المعايير والمدونات الدولية التي يجري تحديدها خارج النظام المتعدد الأطراف وذلك في الدورة الاستعراضية المعنية بالمشاكل المنظومية، كما نوقشت أيضا الحاجة إلى تحقيق تمثيل فعال للبلدان النامية في تحديد هذه القواعد الدولية.

٦٤ - وفي الشهور الأخيرة، كان ثمة دعوات من زعماء بعض البلدان إلى إجراء نظر متعمق في الاضطلاع بإصلاحات في هياكل الحوكمة والمؤسسات على الصعيد الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبنية الدولية المتعلقة بالشؤون المالية والنقدية. فعلى سبيل المثال، في اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث بشأن إصلاح المؤسسات الدولية، المعقود في لندن في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أعرب زعماء تلك المنظمة عن اعتزامهم السعي، في جملة أمور، إلى إعادة تحديد الأغراض والحوكمة بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية بما في ذلك العمل على إيجاد توافق آراء في الكمنولث وتوفير دعم عالمي أوسع نطاقا لعقد مؤتمر دولي لتحقيق تلك الأهداف. واتفق الزعماء على العمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات المعنية بما في ذلك في اجتماع خاص لرؤساء حكومات الكمنولث من المقرر عقده في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٦٥ - وكان ثمة دعوات مجددة أيضا إلى تعزيز آليات المتابعة الحكومية الدولية لمؤتمري مونتيري والدوحة، وإلى الإبقاء على الشراكة بين الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة من المؤسسات الكبرى في هذه المهمة. وفي هذا الخصوص، ذكر أيضا أن أية آلية يجب أن تكون فعالة وشاملة وشفافة نظرا لضرورة الإبقاء على ''روح مونتيري'' في متابعة دينامية لتوافق آراء مونتيري والاتفاقات التي يعتزم التوصل إليها في مؤتمر الدوحة. وقد أشير أيضا إلى أن المتابعة المتعلقة بالمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ينبغي أن تكفل وجود نهج متواصل يقوم على تعدد أصحاب المصلحة وتعدد القطاعات، وأن تعتمد على الخبرات المكتسبة والدروس

المستفادة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تعزيز وصلة المواءمة مع مؤسسات بريتون وودز بغية تشجيع وضع إطار نتائجي المنحى للمشاورات والحوار الموضوعي. وهذا الإطار من شأنه تأمين فرصة أكبر لممثلي مؤسسات بريتون وودز لإبداء آراءهم.

ثامنا – المثابرة على العمل

٦٦ – عقدت الجمعية العامة حوارها الثالث الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في نيويورك. وكان الموضوع الشامل للاجتماع هو ”توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“. وتحدث إلى الاجتماع بكامل هيأته عشرون وزيرا، و ١٥ نائب وزير وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى من أكثر من ١٠٠ حكومة، فضلا عن كبار المديرين من أصحاب المصلحة من المؤسسات الكبرى (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، والبرنامج الإنمائي). وترد نتائج الاجتماع في الموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة (A/62/550).

٦٧ – وعقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في نيويورك. وكان الموضوع الشامل للاجتماع هو ”الترابط والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري، بما في ذلك التحديات الجديدة والمسائل الناشئة“. وتركزت المناقشات الفنية على المواضيع الفرعية الخمسة التالية: (أ) المبادرات الجديدة بشأن تمويل التنمية؛ (ب) دعم الجهود الإنمائية وتعزيز دور البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك في مجال التجارة؛ (ج) دعم الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال بناء القدرات التجارية؛ (د) إنشاء ودعم الأسواق المالية القوية: التحديات بالنسبة للتعاون الدولي؛ (هـ) تمويل تدابير التخفيف والمواءمة فيما يتعلق بتغير المناخ. ويشمل الموجز الذي أعده رئيس المجلس (A/63/80-E/2008/67) المجموعة الكاملة من الآراء المختلفة التي أعرب عنها في الاجتماع.

٦٨ – وواصل مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بالتعاون مع الخبراء من القطاعين العام والخاص، والدوائر الأكاديمية، والمجتمع المدني، تنظيم حلقات عمل، ومشاورات لأصحاب المصلحة المتعددين، وحلقات نقاش وغير ذلك من الأنشطة التي تستهدف تمكين البلدان الأعضاء بشكل أفضل من تنفيذ التزاماتها على النحو المتفق عليه في توافق آراء مونتيري. وقد نظمت في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في بانكوك، بالتعاون مع رابطة مؤسسات تمويل التنمية في آسيا

ومنطقة المحيط الهادئ، مشاورتان إقليميتان عن ''مصارف التنمية الوطنية والإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: الإمكانات ومدى توفر مقومات الاستمرار'' وعن ''الوصول إلى توفير المنافع الأساسية للجميع عن طريق التمويل''. والمعلومات المتعلقة بالاجتماعين متاحة على موقع تمويل التنمية على الإنترنت على العنوان www.un.org/esa/ffd.

٦٩ - وواصل مكتب تمويل التنمية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية توفير الدعم لفريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الشاملة المكون من خبراء من الحكومات، وقطاع الأعمال المصرفية، والمجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية، ومؤسسات التعاون الإنمائي. وعقدت منتديات إقليمية عن السياسات العامة والنظم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، ومن المقرر عقد المنتديات المتعلقة بشرق أوروبا وآسيا في النصف الثاني من هذا العام للترويج لأفضل الممارسات وتبادل الدروس المستفادة. وعند اختتام فترة ولاية مجموعة المستشارين التي امتدت سنتين حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أصدرت بيانا ختاميا عنوانه ''الائتمانات المتناهية الصغر، والتمويل المتناهي الصغر، والتمويل الشامل: الاعتماد على النجاح'' يتضمن رسائل رئيسية موجهة إلى جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بغية توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية للجميع.

٧٠ - وتجري منذ بعض الوقت العملية التحضيرية ''لمؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري''، وعلى النحو الذي أشير إليه في هذا التقرير بأكمله عقدت الجمعية العامة، في الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠٠٨، دورات استعراضية تتعلق بكل من المجالات المواضيعية الستة لتوافق آراء مونتيري. وقد أعقبت هذه الاجتماعات مشاورات غير رسمية بشأن مضمون الوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة الاستعراضي المعقود في حزيران/يونيه وجلسات الاستماع التفاعلية مع ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية المعقود أيضا في حزيران/يونيه. والموجزات غير الرسمية للدورات الاستعراضية متاحة على موقع ''تمويل التنمية'' على الإنترنت (www.un.org/esa/ffd). وتوفر الرسالة الإخبارية الشهرية ''مؤتمر تمويل التنمية'' الصادرة عن دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة ''الطريق إلى الدوحة'' معلومات مستكملة منتظمة عن العملية التحضيرية (http://www.un-ngls.org).

٧١ - وعقدت اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة مشاورات للإعداد لمؤتمر الدوحة الاستعراضي. وقد أجريت المشاورات التالية: مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في أديس أبابا؛ واجتماع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ في

جنيف؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو في صنعاء؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من ١٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في سانتو دومينغو؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في مقرها في بانكوك. وتشكل نتائج هذه المشاورات مدخلات حاسمة الأهمية في العملية التحضيرية.

٧٢ - وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أول اجتماعات ''منتدى التعاون الإنمائي'' في ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، في نيويورك، في إطار الموضوع الشامل ''نحو تعاون إنمائي أكثر ترابطا وفعالية'' وترد النقاط الرئيسية للمناقشات في الموجز الرسمي الذي قدمه رئيس المجلس (انظر www.un.org/newfund/summary-of-the-president-pdf).